صناعة التحليل تداوليا

المقاربة التداولية للأعمال القولية بديلا منهجيا ممكنا لتحليل الخطابات والنصوص

د. الصّحبي بن أحمد هدوي
كليّة البحرين للمعلّمين، البحرين

ملخّص

تطرح ورقة البحث موضوع «صناعة التحليل تداوليّا»، لنركّز على «تداوليّة الأعمال القوليّة بديلا منهجيّا لتحليل الخطابات ومقاربة النصوص»، وتبحث -حينئذ- في بعض التصنيفات المنهجيّة للأعمال القوليّة مع من درسوا الأعمال اللّغويّة بصفة عامّة، أو من اهتمّوا بهذه الأعمال في السياق ليكشفوا عن صور استرسالها في النسيج النصّي، وكلّ ما من شأنه أن يسعف بمقاربة منهجيّة بديلة عن مناهج كثيرا ما التصقت بالبنى اللّغويّة عسى أن تُستبدل الجملة باعتبارها وحدة تركيبيّة صغرى، بوحدة دنيا ألصق بمقامات الإنجاز؛ يفترض أن تضفي على النصّ حركيّة تؤثّر حتما في أيّ محاولة لتحليله، وتعني العمل اللغوي/ أو الفعل الكلامي، أو ما يسمه البعض بالأعمال القوليّة ترجمة للوسم الأوستيني: Speech Acts باعتبارها أعمالا موصولة بالنّظم يتمحّض لإنجازها في مقامات الاستعمال المختلفة. تدرس ذلك تصنيفا وتحليلا طلبا لمنهج علميّ مستجد في تحليل الأقوال التي ننجز خلال مختلف أشكال التواصل المتاحة.

كلمات مفاتيح: تداوليّة- أعمال قوليّة- بديل منهجي- تحليل الخطاب- أعمال مضمنة بالقول.

مقدّمة:

ما فتئت المناهج والنظريّات والمناويل في أدبيات تحليل الخطاب ولسانيات النصّ في انثيال مستمرّ، فما إن تخبو جذوة منهج قديم حتّى يطفو على السّطح منهج جديد على أنقاض سابق أُكتُشف ما يعتوره من نقائص أو مآخذ ليأتي الجديد مقترحا البديل مبشّرا بالتّطوير والتجديد، وبمزيد من النّجاعة والإجراء. وإذا كان لكلّ منوال نظري مقصد منسجم مع مرجعيّته الفلسفيّة وأصوله الفكريّة وكانت لكلّ نظريّة في المنهج غاية معيّنة مخصوصة، فإنّ ذلك مؤثّر لا محالة في اختيارات أصحابها وهم يضبطون المدوّنات والمعطيات الاختباريّة، ولذلك نجد من يمّم وجهه صوب نصوص الأدب فيما اشتغل آخرون على لغة العلم، وهكذا.

ومن المقاربات التي يفترض البحث أهميّتها المقاربة التداوليّة لأعمال القول، وذلك بناء على اعتبارها مؤثّرة بامتياز في مرحلة ابستيمولوجيّة لا بأس بها من تاريخ اللّسانيات، ثمّ في قدرتها على استنطاق النصوص والخطابات من خلال عدّة اصطلاحيّة وأخرى مفهوميّة ما انفكّت في تغيّر يساوق متغيّرات المعرفة الكونيّة لا سيما في ضوء المدّ العرفاني الّذي بات مميّزا للراهن بلا منازع.

غير أنّه يبقى للبدايات أثرها كما يبقى النّبش فيها منتجا – وإن إلى حدّ – ذلك أنّ كلّ متغيّر مستجدّ لا بدّ أن تكون فيه إضافة مّا. ولذلك عاد البحث إلى البدايات الفعليّة لنظريّة الأعمال اللّغويّة/ أو أفعال الكلام – theory of speech acts الّتي انبثقت بدورها عن النظرية الإنشائية – Performative.

وقد جاء العَوْدُ إلى تلك البدايات موصلا بغايتيْن منهجيّتين: أولاهما تأكيد ما للأساسيات النظريّة من القدرة على التجلّي كلّما دقّقنا فيها النظر في ضوء المستحدث بما أنّه يأتي في مرحلة ابستيمولوجية متقدّمة عليها، وثانيتهما إبراز فضل المراجعات والتنقيحات في الكشف عن قيمة تلك الأساسيات وقوّة البناء المنهجي لأيّ عمل لا يقفز عليها أو يتجاهلها بذريعة ضرورة التّجديد، بما أنّه لا جديد مفرغ من قديمه.

وموافقة لهذا الاختيار المنهجي يشتغل البحث فيما سيأتي على تصنيفيات الأعمال اللّغويّة/ أو أفعال الكلام التي استعضنا عنها اصطلاحا بالأعمال القوليّة وصلا لها بالاستعمال والإنجاز بدل اتّصالها بالنّظام لينصرف عن دراسة الجمل إلى معالجة الملفوظات. أقرّ، على سبيل الافتراض، تلك التصنيفيات التأسيسيّة الكلاسيكيّة لتمثّل عندنا مدخلا إلى تحليل بعض النصوص المختارة نبحث في أشكال حضورها وآثارها في فهم هذه النصوص فهما ندّعي له أسسا منهجيّة طريفة يُحدّدها تبعا مع كلّ فصل من فصول المقال.

1 – في أنّ تصنيفات الأعمال اللّغويّة مدخل ممكن لتحليل الخطابات ومقاربة النّصوص:

1 – 1 – في أنّ تصنيفيّات أوستين التأسيسيّة مرتكز منهجي ممكن لاختبار قوّة النصّ الإبلاغيّة:

خضعت الأعمال القوليّة منذ أوستين وكتابه «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» لتصنيفات مختلفة استهدفت معه الأفعال الإنشائيّة/ الإنجازيّة performative verbs، ثمّ الأعمال المضمّنة في القول – illocutionary actsأو القوى المضمّنة في القول – illocutionnary forces مع سيرل من بعده، وهكذا. ومهما اختلفت هذه العائلات ومعايير التصنيف الّتي ولّدتها، فإنّ الباحث يعتقد أنّها يمكن أن تستوي آلية لتحليل الخطابات تحليلا تداوليّا على قدر من النّجاعة والإجراء. وحتّى يبرهن على ذلك بمنطق تفعيل الممكن في كائن نريده دليلا على بديل منهجي نقترحه، سيسعى إلى استحضار أهمّ التصنيفات ليبني عليها مقترحه.

فقد وزّع أوستين Austin الأفعال الإنشائيّة المنجزة للأعمال اللّغويّة على جهة التصريح إلى خمس عائلات يزعم البحث أنّها، ورغم ما يعتور التصنيف من نقائص، يمكن أن تخبر عن طبيعة الخطاب الّذي تتخلله فتُميّزه حينئذ. إذ لن

يكون ترجيح صنف على آخر في خطاب مّا مفرغا من الدّلالة عند المحلّل، بل سيكون كلّ إحصاء لهذه الأفعال وفقا لأصنافها وانتمائها إلى عائلة دون أخرى إحصاء منتجا لفهم مخصوص دون غيره، فللخطاب الّذي تغلب عليه الحُكميات – Verdictives خصوصيته الإبلاغيّة كما أنّ للخطاب الّذي تطغى عليه الممارسيات – Exrcitives مثلا خصوصيته كذلك، وقس على بقيّة الأصناف لأنّ كلّ صنف يغطّي جزءا من النّشاط اللّغوي للمتخاطبين. ويختصّ به – حينئذ– مجال حيوي معيّن شأن الحكم مع الحُكميات –Verdictives، والسّلطة والحقوق مع الممارسيات – Exrcitives، أو العهود والالتزامات مع الوعديات – Commissives، أو المواقف والسلوكات الاجتماعيّة مع السّلوكيات– Behabitives، أو مختلف ضروب العرض الميسرة لأيّ انخراط في المحادثة والحجاج مع العرضيات – Expositives.(1)

فإذا أخذنا النصّ التشريعي التالي المقتطع من «اتفاقية حقوق الطّفل» الّتي «اُعتمدت وفتح باب التّوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها بقرار الجمعيّة العامّة المؤرّخ 44/ 25 المؤرّخ 20 تشرين الثّاني/ نوفمبر 1989– تاريخ بدء النّفاذ: 2 أيلول/ سبتمبر 1990، وفقا لأحكام المادّة 49»(2):

«المادة 32:

1. تعترف الدول الأطراف بحقّ الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أيّ عمل يرجّح أن يكون خطيرا أو أن يمثّل

(1) للتوسّع في تعرّف خصوصيات هذه الأصناف يمكن مراجعة:

- Austin. J.L. (1962), How to do Things with Words, Oxford, Oxford University Press. pp 150-151.

– المنصوري (محمد الحبيب)، (دون تاريخ)، ترجمة كتاب أوستين كيف نصنع بالكلمات أشياء؛ نظريّة الأعمال اللّغويّة، مرقون بكليّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنوّبة – تونس. ص ص 146–147.

(2) https://fac.gov.sa/web/upload_dir/content/1613666671.pdf

إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارًّا بصحّة الطفل أو بنموّه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.

2. تتّخذ الدول الأطراف (التدابير) التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي:

(أ) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بعمل،

(ب) وضع (نظام) مناسب لساعات العمل وظروفه،

(ج) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان بغية إنفاذ هذه المادة بفعالية».(3)

لاحظنا أنّ الأفعال (تعترف) و(تتّخذ [التدابير])، والأفعال (تحدّد) و(تضع) و(تفرض) الّتي وردت بصيغة المصدر؛ أفعال إنشائيّة من فئة الحُكميات تتقاطع مع الأفعال الممارسيّة، يخبر وجودها في متوالية تجمعها عن طبيعة خطاب تشريعي يضبط أحكاما تنظيميّة للدّول الموقّعة على اتفاقيّة حقوق الطّفل، باعتبار أنّ الناطق بها ذو أهليّة لإصدار الأحكام والتشريعات ونقصد الأعضاء المجتمعين لتحرير الوثيقة في إطار مؤسّسة أمميّة وهيئة قرار هي الجمعيّة العامّة باعتبارها سلطة تشريعيّة فُوّضت لها تلك المهمّة. وما يهمّنا هنا هو أنّ كون تلك الأفعال الإنشائيّة/ الإنجازيّة من صنف الحُكميات أساسا يجعلنا نقرّ طبيعة مخصوصة للنصّ الحاضن هي طبيعة النص التشريعي. والأهمّ ربّما أنّ تضمّن هذا الخطاب لأفعال من عائلة أخرى غير الحكميات كالممارسيات لن يغيّر في طبيعة الخطاب بل غالبا ما يكون خادما لنمط الإنشاء المميّزة للنصّ، فالاحتكام في التعرّف على نوع الخطاب سيكون حينئذ إلى صنف الأفعال الإنشائيّة/

(3) نفسه.

الإنجازيّة التي تطغى على الخطاب كما أنّ لاجتماع أكثر من صنف للأفعال الإنشائيّة في خطاب واحد دلالاته طبعا، ومن دلالاته تمحّض بعض الخطابات لإنشاء أصناف مختلفة من الأعمال القوليّة انسجاما مع رغبة المتكلمين في تحصيل أكثر من مقصد في خطاب واحد. ولعلّ من أبرز الخطابات قدرة على ذلك التلوّن الخطابات الحجاجيّة التي كثيرا ما تجمع بين الحكميات والممارسيات والوعديات والسلوكيات والعرضيات تساوقا مع رغبة أصحابها في مضاعفة قدرتها على التأثير والإقناع.

يودّ الباحث كذلك أن يشير إلى أنّ الاستئناس بمثل هذه التصنيفات، على ما اعتورها من نقائص وما واجهته من نقود، يظل منتجا في تحليل الخطابات باختلاف أجناسها. ولنأخذ الخطاب الشعري مثالا عن الخطابات الأدبيّة. يقول الشّاعر الأردني محمود فضيل التلّ في قصيدته «شراع اللّيل والطّوفان» (المقطع الأوّل)(4):

سأكتبُ عنكَ يا وطني
وأرسمُ لوحةً للشّوْقِ تسكنُ رحلةَ الزّمنِ
وأرفعُ رايةً للحُبِّ أحملُها وتحملُني
سأكتبُ كلَّ ما أهوى
وما يَحْلو إلى الوَطَنِ
سأذكرُ أنّكَ البُشْرى
وكلُّ الخيرِ للبَشَرِ
فآتي كلّما هتفَتْ
ظِلالُ الشّوْقِ تطلبُني
وآتي كلّما امتدّتْ ذراعُكَ كَيْ تعانقَني
بشوقٍ ثمّ تحضُنَني
سآتي كلّما نهضَتْ
رُباكَ الطُّهْرُ تسألُني
سآتي في شعاعِ الشّمسِ والظّلْماءِ والقمرِ
سأرجِعُ للرُّبى طَوْعًا
وأحملُ غُربتي شوقًا
وأطوي رحلةَ الأيّامِ والأوجاعِ والمِحَنِ---

(4) مقتطف من كتاب اللغة العربيّة: الصفّ الثّاني عشر للفروع الأكاديميّة والمهنيّة، النّاشر: وزارة التربية والتّعليم، إدارة المناهج والكتب المدرسيّة، عمّان، الأردن، 2018–2019، ص 67.

وبما أنّ الملفوظات المنجزة لعمل الوعد تأخذ أسطرا متباعدة في القصيدة فإنّ لكلّ منها انتشاره على النصّ، وهو انتشار بقوّة انتشار واسم المحتوى القضوي (سأكتب عنك) الواسم أصلا لعنوان القصيدة مكتنزا قبليّا للنصّ، يومئ إلى واسم للقوّة المضمّنة في القول مقدّر هو (أعدك)، فهو فعل من صنف الوعديات أصل لفظه (أعدك بأنّي سأكتب عنك) بما يعني أنّه محقّق لعمل الوعد بما هو عمل لغوي تولّده تلفّظات تلزمنا بعمل رغم ما قد تتضمّنه من تصريحات أو إعلان عن نيات قد لا ترقى إلى قيمة الوعود(5).

ومهما يكن، فانتشار الوعد يدلّ فيما يدلّ على انتصار الشّاعر لوطنه والتزامه به موضوعا محرّكًا للقول الشّعري أداة إفصاحه الأساسيّة، فهو يسترسل على أسطر متتالية من نصّه في إنجاز عمل الوعد حتّى نحدس معه بأنّ القصيدة تستحيل مساحة للوعد بنصرة الوطن باعتبار الوعد عملا مميّزا لخارطة أعمال القول فيها، ويكفي لتأكيد ذلك تعمّد المباعدة بين الوعد الأوّل والوعد الّذي يؤكّده لفظا ومعنى، ولإظهار ذلك يقترح البحث التمثيل التالي:

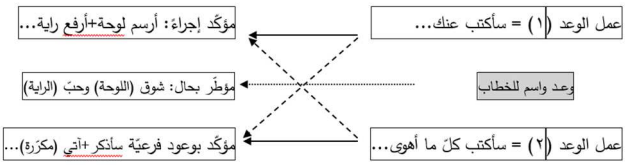

فإذا تأمّلنا هذا التّمثيل وجدنا أنّ صنفا من الأعمال القوليّة متكرّر هو عمل الوعد، وأنّه مقترن بمؤشّرين مقاميين:

حال المتكلّم المنجز للوعد: هي حال متلبّسة بهويّة هذا المتكلّم/ الواعد بمحدّدها الأساسي: أي فعل الكتابة فعلا منسجما مع إنجاز الوعد، باعتبار الكتابة إلى الوطن التزام به ينبثق من الالتزام بالوعد، ويشي بنيّة الواعد وقصده إلى الإيفاء بوعده، ويقرّ حينئذ عمل الوعد على جهة العمل المنجز في الخطاب،

(5) Austin, 1962, p 150-151.

ويرفع عنه الالتباس الذي نبّه إليه أوستين باعتباره مشكلا من مشكلات صنف الوعديات كلّما اقترن بغياب نيّة المتكلّم المنجز للأعمال القوليّة في الإيفاء بما وعد به. على أنّ فعل الكتابة المميّز لهويّة الواعد مسكون بحال مركّبة (شوق وحبّ): شوق موصول بمستلزم من مستلزمات الشّاعر/ الواعد هو اللوحة (لوحة للشوق)، وحبّ متعلّق بمستلزم من مستلزمات الوطن/ الموعود (راية للحبّ). يكشف تلازمهما (شوق/ حبّ) عن تلازم بين الشّاعر والوطن أي بين الواعد والموعود، فيُفهم حينئذ أنّ علاقة الشّاعر بوطنه علاقة التزام تظهر في شوق المحبّ، تستحيل عند الباحث بمثابة رجع الصدى للوعد فعلا إلزاميّا.

منتهى غاية الوعد/ أو الالتزام بالوعد: مسترسل وعود متفرّعة عن الوعد الأوّل يصدّق الكتابة باعتبارها دليل التزام الواعد بالموعود: (آتي/ وآتي/ سآتي...، سأرجع/ سأحمل/ وأطوي)، ومن ثمّة يتشكّل هذا المسترسل في خارطة وعديّة تجعل الوعود المتفرّعة مشدودة إلى الوعد الأوّل القادح للخطاب، إن على جهة الإجراء والتأكيد (سأذكر)، أو على جهة نشر مآلاته وتفكيكها (آتي، أرجع، أحمل، أطوي). وهو ما يمكن التمثيل له كالآتي:

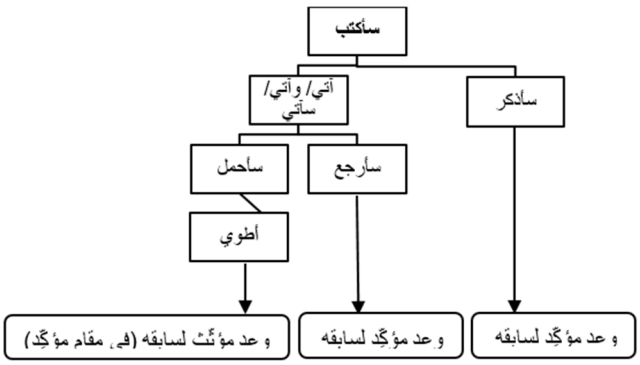

وهذا المنتهى يدلّ من خلال مسترسل الوعود -التي يؤكّد بعضها بعضا- على غياب أيّ نيّة في التخلّي عن الوطن دون التحام الذّات به إن كتابة إليه أو رجوعا وعوْدًا، أي انعدام أيّ نيّة لنقض الوعد. وكلّ ذلك يؤكّد أنّ عمل الوعد

متحقّق في الخطاب واسم لوظيفته الإبلاغيّة، وأنّه حينئذ عمل محرّك لسائر الأعمال القوليّة/ الأفعال الكلاميّة المتقاطعة معه.

يثبّت هذا وذاك عند الباحث أنّ تعرّف العمل القولي/ فعل الكلام الّذي تدور عليه بقيّة الأعمال المنجزة للخطاب ييسّر على المحلّل تعرّف حركة الدّلالة في الخطاب، لأنّ ذاك العمل القولي ستكون له حتما وشائج تربطه ببنية الخطاب ودلالاته. ويمكن الاستدلال على تلك الوشائج من خلال علاقة الاسترسال التي تحقّقها حركة عمل الوعد مع موضوع الخطاب أي الوطن ذاته ومع حركة الضمائر من العنوان إلى النصّ حيث العدول عن نسبة أولى (إليك) إلى نسبة ثانية (لوحة/ راية).

فأمّا عن استرسال هذا العمل في موضوع الخطاب فيلاحظ البحث أنّ التزام الشّاعر بوطنه من خلال فعل الكتابة المحدّد لهويّته الذاتيّة من صلب التزامه بالوعد. وأمّا عن استرساله (أي عمل الوعد) في الإحالة من خلال حركة الضمائر بين العنوان والنصّ، عدولا من تعدية فعل الكتابة إلى الوطن نحو تعديتها إلى عناصر ناسجة لهويّتين مندمجتيْن إحداهما في الأخرى، فإنّ في هذا العدول ما فيه من رائحة الوعد، إذ في تحويل فعل الكتابة من الوطن نحو تلك العناصر بالتداول حدّ التداخل التزام بذاك الوطن الّذي اخترقت هويته هويّة الشاعر المنجز لفعل الوعد على جهة الالتزام، ومن ثمّة التزام بفعل الكتابة فعلاً منجِزًا للهويتيْن وللوعد تزامنا وتشارطا، وفي الالتزام بفعل الكتابة التزام بالوعد الّذي يستهدف تحقيق ذاك الفعل، بل استمرار تحقّقه.

وغاية القول اِنطلاقا من التمثيل الّذي بُنيَ عليه التحليل أنّ تكرار الفعل المنجز لعمل الوعد (سأكتب إليك) وارتباطه مرّة بحال (فعل الكتابة ذاته) وأخرى بمنتهى غاية (وعد ثان مصدّق لفعل الكتابة) متكاملين على جهة التلازم في الدّلالة على الوعد كما وضّحنا سابقا، من الأدلّة على استواء المقاربة التداوليّة لأعمال القول منهجا بديلا يعد بالإضافة في تحليل الخطاب.

1-2- في أنّ تصنيفيّة سيرل للأعمال القوليّة بحسب اتّجاه المطابقة بديل منهجيّ ثان:

يقترح سيرل (Searle) تصنيفيّة يحصر فيها المقولات الأساسيّة للأعمال المضمّنة في القول ويسعى إلى توضيح ما به يختلف مقترحه عن مقترح أوستين الّذي أبان فيه عن ضعف يعتوره. وطبقا لمعيار اتّجاه المطابقة بين القول والعالم أو بين العالم والقول حصر صاحب «التّعبير والمعنى»/ "Expression and Meaning" الأعمال المضمّنة في القول خلال خمس عائلات كالآتي(6):

1. الإخباريات Assertives: وهي أقوال تخضع لمعيار الصّدق والكذب، ويعوّل سيرل في الترميز لها على ترميز فريج Frege للإثبات (⊦)، حيث:

- اتّجاه المطابقة من القول إلى العالم: ⊦ع (ض) ↓

- الحالة النفسيّة التي تعبّر عنها: الاعتقاد في (ض)

2. التوجيهيات Directives: ويكمن الهدف المضمّن بالقول لهذه الأفعال في سعي المتكلّم إلى إنجاز شيء ما بواسطة المخاطَب، بحيث يكون:

- اتّجاه المطابقة من العالم إلى القول: ! ↑ ر (خ ينجز ض)

- الحالة النفسيّة التي تعبّر عنها: إرادة/ أو الرغبة في أن ينجز المخاطب (ض).

3. الوعديات(7)Promissives: هي أعمال مضمّنة في القول هدفها إلزام المتكلّم -بدرجات متفاوتة- بتبنّي تصرّف مّا في المستقبل. بحيث يكون:

- اتّجاه المطابقة من العالم إلى القول: ض ↑ ر (ك ينجز ض)

(6) - Searle,1979, p52

(7)- يحافظ سيرل في تعريفها على ما قاله أوستين بشأنها، غير أنّه يعتبر بعض الأفعال التي عدّها أوستين من الوعديات غير دقيقة.

4. التّعبيريات (Expressives[8]): الهدف المضمّن في القول لهذا الصنف هو التعبير عن الحالة النفسيّة المخصوصة في وضعيّة الصّدق، مقابل حالة معيّنة للأشياء في المحتوى القضوي[9]. ويلاحظ سيرل أنّ التعبيريات ليس لها اتّجاه مطابقة، فـ«عند إنجاز [عمل] تعبيري، لا يحاول المتكلّم أن يجعل العالم يطابق القول، ولا أن يطابق القول العالم، ولكنّ صدق القضيّة المعبّر عنها مفترض قبليّا»[10]. على أنّ غياب اتّجاه المطابقة يولّد خصائص تركيبيّة في الملفوظ التعبيري/ أو الجملة التعبيريّة بالاصطلاح النحوي تستوجب الانتباه عند التحليل. ويقترح سيرل للتعبيريات الترميز التالي:

E Ø (P) (L/A + property)[11]

هـ Ø (ض) (ك/ خ + خاصيّة مّا)[12]

5. التقريريات Declaratives: سمتها التعريفيّة تتلخّص في أنّ إنجاز أحد عناصرها يؤدّي إلى توافق المحتوى القضوي مع قيمة الصّدق؛ أي أنّ الإنجاز النّاجح يضمن موافقة المحتوى القضوي للعالم[13]. أمّا ترميزها فهو لدى سيرل كالآتي:

(8) Searle, 1982, Sens et expression, études de théorie des actes de langage, traduction française et préface par Joëlle Proust, les éditions de Minuit, Paris, ISBN, p54

(9) نفسه، ص 54.

(10) نفسه، ص 55.

(11) نفسه، ص 56.

(12) حيث: هـ = الهدف المضمّن في القول المشترك بين كلّ التعبيريات.

Ø = رمز اللاشيء الّذي يرجع إلى غياب اتّجاه المطابقة.

ت/ P= متغيّر في مجال متكوّن من وضعيّات نفسيّة مختلفة يمكن التّعبير عنها عند إنجاز الأعمال المضمّنة في القول لهذا الصّنف، والمحتوى القضوي يسند خاصيّة إلى (ك) أو إلى (خ)/ [المتكلّم أو المخاطب].

(13) Searle, 1979, p 56-57.

$$D \updownarrow Ø\ (p)(14)$$

$$هـ Ø \updownarrow (ض)(15)$$

بحيث يكون:

– اتّجاه المطابقة: مزدوج؛ يذهب في نفس الوقت من القول إلى العالم ومن العالم إلى القول؛ فلا وجود حينئذ لوضعيّة صدق، لذلك يأتي رمز الفراغ (Ø) في خانة وضعيّة الصّدق(16).

وإذا كانت هذه إجمالا تصنيفيّة سيرل للأعمال المضمّنة في القول، وإذا كان ما سبق هو مختصر ما قاله بشأنها، فإنّ البحث في دقائق اشتغال كلّ صنف من تلك الأعمال من شأنه أن يستوي خطوة نحو تبيّن خصوصيّة كلّ صنف من جهة واكتشاف ما يميّزه عن بقيّة الأصناف من جهة أخرى. ويعتبر البحث أنّ لهذه الخطوة قيمة تحليليّة لا يستهان بها لا سيما إذا اعتبرنا تمايز أصناف الأعمال القوليّة في الخطاب الواحد –وهو من تمايز ضروب الأعمال المضمّنة في القول– يشي بطبيعة النسيج المنشئ للنصّ الّذي نحلّل لا من جهة التركيب تعويلا على الجمل المكوّنة لبنية النصّ موضوع التّحليل، بل من جهة التداول استنادا إلى تلك الأعمال المشكّلة لقوّة ذاك النصّ الإبلاغيّة التّواصليّة.

وخذ لك معيار اتّجاه المطابقة مثلا، فهو حسب البحث كفيل بالكشف عن المناسبة بين النصّ باعتباره متواليات من الأعمال القوليّة/ الأفعال الكلاميّة المكوّنة عبر استرسال بعضها في بعض، وعمل كلّي جامع يميّزه تداوليّا، ثمّ بينهما وبين العالم الخارجي باعتباره فضاء حاضنا للحظة إنشاء المتكلّم للخطاب وزمن إعادة تشكّله تحليلا وتفسيرا وتأويلا من قبل المخاطَب واقعا أو اعتبارا.

---

(14) نفسه، ص 59.

(15) حيث: هـ/ D = الهدف المضمّن في القول التقريري.

Ø = رمز اللاشيء الّذي يرجع إلى غياب اتّجاه المطابقة.

ض(p) /= المحتوى القضوي.

(16) Searle, 1979, p59

ويحضر الباحث في هذا السياق نصّ عرّبه اليعلاوي(17) عن A. Dumas Fils، وهو من صنف النصوص الأمريّة الإلزاميّة منه قوله(18):

«لاَ تَتَكَلَّمْ إِلاَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَلاَ تَكْتُبْ إِلاَّ مَا تَستَطَيعُ أَنْ تَتَبَنَّاهُ بِتَوْقِيعِكَ. وَكَذَلِكَ لاَ تَأْتِ مِنَ الأَفْعَالِ إِلاَّ مَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَذْكُرَهُ [بِدُونِ حَرَجٍ]. وَلاَ تَنْسَ أَبَدًا أَنَّ النَّاسَ يُعَوِّلُونَ عَلَيْكَ وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ لاَ تُعَوِّلَ عَلَيْهِمْ. وَلاَ تُقَدّرْ الْمَالَ بِأَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ وَلاَ بِأَقَلَّ، فَهُوَ طَيِّعٌ خَادِمًا وَطَاغِيَةٌ سَيِّدًا. وَاصْفَحْ سَلَفًا عَنْ كَافَّةِ النَّاسِ فَذَاكَ أَضْمَنُ، وَلاَ تَحْتَقِرْ الْبَشَرَ وَلاَ تُضْمِرْ لَهُمْ الْكَرَاهَةَ كَذَلِكَ، وَلاَ تُغَالِ فِي الاسْتِهْزَاءِ بِهِمْ، بَلْ اِرْثِ لِحَالِهِمْ...»(19).

فالبحث في هذا النصّ عن توزيع لضروب الأعمال المضمّنة في القول بناء على تصنيفيّة سيرل أعلاه يكشف عن صنف الأعمال التوجيهيّة directives هو الغالب، إذ يتكوّن النصّ إجمالا من متواليات طلبيّة مقسومة بين الأوامر والنّواهي تتخلّلها بعض الإخباريات التي تنحو نحو التعليل، فإذا البحث حينئذ بإزاء متواليات من الأعمال الطلبيّة المعلّلة، ولتوضيح خارطة توزيع هذه المتواليات يقترح التمثيل التّالي:

– لاَ تَتَكَلَّمْ إِلاَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ .....

(17) اليعلاوي، 1984، 90.

(18) النصّ في أصله الفرنسي:

«...Ne parle que lorsqu'il le faut; n'écris que ce que tu peux signer; ne fais que ce que tu peux dire. N'oublie jamais que les autres comptent sur toi et que tu ne dois pas compter sur eux. N'estime l'argent ni plus ni moins qu'il ne vaut: c'est un bon serviteur et un mauvais maître. Pardonne d'avance à tout le monde, pour plus de sûreté; ne méprise pas les hommes, ne les hais pas davantage et n'en ris pas outre mesure; plains-les...» A. DUMAS FILS (1824-1895).

(19) الجزء الأوّل من النصّ: «اِمْشِ عَلَى قَدَمَيْكَ سَاعَتَيْنِ كُلَّ يَوْم... وَلِيَكُنْ أَكْلُكَ وَشُرْبُكَ دَائِمًا عَلَى مَهْلٍ» محلّل تحليلا تركيبيّا تداوليّا ضمن مقالنا حول "ترجمة النصّ مسترسَلا من متواليات الأفعال اللّغويّة"، مجلّة اللّسان العربي العدد 75، مكتب تنسيق التعريب، الرّباط 2015، ص 201–224.

- وَلاَ تَكْتُبْ إِلاَّ مَا تَستَطَيعُ أَنْ تَتبَنَّاهُ بِتَوْقِيعِكَ.....

- لاَ تَأْتِ مِنَ الأَفْعَالِ إِلاَّ مَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَذْكُرَهُ..... =
متوالية (1) من النّواهي (توجيهيات)

- وَلاَ تَنْسَ أَبَدًا أَنَّ النَّاسَ يُعَوِّلُونَ عَلَيْكَ.....

- وَ[لاَ تَنْسَ] أَنَّهُ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ لاَ تُعَوِّلَ عَلَيْهِمْ.....

\+ +

- وَلاَ تُقَدّرْ الْمَالَ بِأَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ..... = متوالية (2) من النواهي (توجيهيات)

وَلاَ [تُقَدّرْهُ] بِأَقَلَّ..... (متوالية معلّلة)

\+ +

فَهُوَ طَيِّعٌ خَادِمًا وَطَاغِيَةٌ سَيِّدًا..... = تعليل للطّلب (إخباري)

\+ +

وَاِصْفَحْ سَلَفًا عَنْ كَافَّةِ النَّاسِ..... = أمــر (توجيهي)

\+ +

فَذَاكَ أَضْمَنُ..... = تعليل الأمر (إخباري)

\+ +

وَلاَ تَحْتَقِرْ الْبَشَرَ..... = متوالية (3) من النّواهي

وَلاَ تُضْمِرْ لَهُمْ الْكَرَاهَةَ كَذَلِكَ..... (توجيهيات)

\+ +

بَلْ اِرْثِ لِحَالِهِمْ..... = أمـــــــــــر (توجيهي)

+ +

وَلاَ تُغَالِ فِي الاسْتِهْزَاءِ بِهِمْ..... = نهـــــي (توجيهي)

وبناء على هذا التمثيل الموضّح لخارطة توزّع الأعمال المضمّنة في القول، ومن ثمّ الأعمال القوليّة/ أو أفعال الكلام، يمكن القول إنّ النصّ في كليّته نصّ توجيهي لأنّ الأعمال المنجزة لوظيفته الإبلاغيّة التّداوليّة تدور على الطّلب أمرا ونهيا، فحتّى الإخباريات -وهي قليلة- لا تعدو أن تكون تعليلات للطّلب. ولذلك لا تقوى على تحويل النصّ إلى النّمط الإخباري، فإن كانت لها وظيفة فهي الوظيفة الحجاجيّة. ويقدّر الباحث أنّها هي التي أكسبت الأوامر والنّواهي باعتبارها من صنف الأعمال التوجيهيّة قوّة المحاججة لتصبح بفضل هذه القوّة ملزمة للمخاطب تفترض امتثاله امتثالا مقترنا حجاجيّا بتحقّق وظيفتي التأثير والإقناع أو إحداهما عبر الإخباريات المعلّلة للطّلب، إذ الإخباري هنا مؤثر ومقنع، أو مؤثّر أو مقنع.

فإذا صحّ ذلك فإنّ التوجيهيات المميزة للنصّ في استرسال وتشارط مع الإخباريات المعلّلة لها. ومن ثمّة، فإنّ لاعتماد تصنيفيّة سيرل في تحليل مثل هذا النص ما يبرّره، وما يبرّره مبدئيّا على الأقل أنّ البحث في خارطة توزّع الأعمال القوليّة خلال النسيج النصّي ذو وظيفة، ومن وظيفته أنّه ييسّر قراءة النصّ قراءة تداوليّة مكتنزها الأعمال القوليّة وحدات تحليليّة تجتمع بتفاوت خلال متتاليات أو متواليات بينها استرسال وتشارط يستوي البحث في وجوههما ضربا من التّحليل الّذي نعوّل عليه بديلا منهجيّا منتجا لفهم مّا. ولعلّ مراجعة المراوحة بين التوجيهي والإخباري في النصّ أعلاه، مع أخذ الإخباري على جهة المعلّل للتوجيهي كما أسلفنا، يمكن أن تضعنا إزاء سيناريو تحليلي مميَّز نقدّر أنّ من أبرز وجوه تميّزه قدرة تلك المراجعة على كشف دقائق العلاقة الاسترساليّة بين سائر الأعمال القوليّة المكوّنة للنصّ علما أنّ هذه العلاقة تحتكم - بناء على فهم للاسترسال نتبنّاه - إلى ثنائيّة الاتّصال والانفصال، بمعنى أنّ تلك الأعمال في مسترسل تنشئه متواليات سواء بدت بينها صلات بيّنة كالأوامر والنّواهي

الطلبيّة (لا تحتقر/ لا تضمر- بل ارث/ ولا تغالِ) أو بدت بينها قطيعة ظاهرة كالتي بين الأوامر والنواهي الطلبيّة من جهة والإثباتات الخبريّة من جهة ثانية (واصفح/ فذاك أضمن...). ولا بدّ لهذه العلاقة الاسترساليّة - إذا رصدنا دقائق اشتغالها- من أن تنبئ بشيء ذي بال عن النصّ ومقاصد صاحبه التي بدت ها هنا - حسب تقديرنا - مقاصد توجيهيّة تربويّة.

وللتأكّد من وجاهة ما ذهب إليه البحث سيعيد تشكيل خارطة الأعمال المضمّنة في القول بحسب معيار اتّجاه المطابقة التي بدت له عند سيرل أربع صور كما بيّن أعلاه يكتفي منها باثنتين تعنياننا، فهو إمّا من القول إلى العالم مع الإخباريات ⊦ع (ض) ↓ أو من العالم إلى القول مع التوجيهيات ! ↑ ر (خ ينجز ض)، مؤكّدا بحالة نفسيّة مميّزة هي الاعتقاد في (ض) بالنسبة إلى الأولى، وإرادة/ أو رغبة في أن ينجز المخاطب (ض) بالنسبة إلى الثانية.

وبناء على الترميز الّذي أقرّه سيرل تكون الخارطة الرمزيّة للأعمال المكوّنة للنصّ كالآتي:

!↑ر(خ ينجز ض)! ↑ر(خ ينجز ض) !↑ر(خ ينجز ض) !↑ر(خ ينجز ض) !↑ر(خ ينجز ض) !

↑ر(خ ينجز ض) !↑ر(خ ينجز ض)

⊦ع (ض) ↓

!↑ر(خ ينجز ض)

⊦ع (ض) ↓

!↑ر(خ ينجز ض)

!↑ر(خ ينجز ض)

!↑ر(خ ينجز ض)

!↑ر(خ ينجز ض)

وهذه الخارطة الرمزيّة تفضي بالبحث إلى ملاحظتين على الأقل، إذ يلاحظ أوّلا أنّ اتّجاه المطابقة الغالب في النصّ هو الاتجاه من العالم إلى القول ليوافق مقصد المتكلّم/ الكاتب في إنشاء العالم بالقول ورغبته حينئذ في إحداث التغيير باعتبار الحالة النفسيّة الموافقة لاتّجاه المطابقة من العالم إلى القول – اتّجاها مميّزا للتوجيهيات – هي إرادة/ الرغبة في أن ينجز المخاطب (ض)، ويلاحظ ثانيا أنّ اتّجاه المطابقة من القول إلى العالم باعتباره الاتّجاه المميّز للإخباريات قد توسّط خارطة النصّ ففرض انكسارين لاتّجاه المطابقة لا يمكن – حسب تقديرنا – أن يكونا اعتباطيْن، بل لا بدّ أن يكونا وظيفييْن. فإذا راجعنا ما ذهب إليه البحث آنفا تأكّد أنّ وظيفتهما في كسر نسق المطابقة حتّى توافق الطبيعة في الجمع بين المتناقضات لإحداث التوازن النفسي للمخاطب المتلقّي وحفزه على الامتثال، وهذا ما يتساوق مع مذهب البحث في قراءة خارطة الأعمال المضمّنة في القول في كلّيتها بقطع النّظر عن اتّجاه المطابقة الّذي يميّز كلّا منها.

2 – تحليل النصّ مسترسلا من متواليات الأعمال القوليّة:

يسعى البحث إلى إثبات إمكانيّة تحليل النصّ باعتباره مسترسلا من الأعمال القوليّة/ الأفعال الكلاميّة، ومن أجل الظّفر بالغاية سيشتغل على نص مخصوص من القرآن الكريم حيث يقول تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ (98) إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (99) إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذين هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ (100)﴾[20].

نلاحظ أنّنا بإزاء مسترسل من الأعمال القوليّة يجتمع فيه على دائرة الخطاب:

(20) سورة النّحل 98–99–100.

- شرط = فإذا قرأتَ القرآن.
- أمر = فاستعذْ باللهّ...
- تأكيد = إنّه ...
- نفي = ليس له سلطان...
- قصر = إنّما...
- إثبات = سلطانه على الّذين يتولّونه.
- حصر = به مشركون (صيغته "تقديم المجرور").

وضع فخر الدين الرّازي هذه المتوالية من الأعمال القوليّة في استرسال مع ما جاء في الآية السّابقة، وجعل هذه الأعمال في منزلة المبرّر للجزاء المؤكّد بلام الابتداء. قال: «فلمّا قال ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أرشد إلى العمل الّذي تخلُص به الأعمال من الوسواس»(21). وهذا القول يؤكّد أنّ الخطاب متتالية من أعمال القول «شادّ بعضها برقاب بعض» على حدّ عبارة أوستين. ويتبيّن حينئذ أنّ هذه الأعمال غير متفاصلة، بل إنّ بعضها متولّد عن بعض يساوقه ويدعم إنجازه أو يقابله ويدحضه ليستقرّ بديلا عنه. وتبعا لذلك جاءت تلك الأعمال على ترتيب مخصوص حتّى لكأنّ إنشاء عمل لا يتمّ إلاّ بإنجاز آخر، ولذلك انتقد ابن عاشور مذهب بعض العلماء الّذين لم يراعوا تراتبيّة الأعمال حين إنجازها «فجعلوا إيقاع الاستعاذة بعد القراءة»(22)، وتعلّل بأنّ «الصّحيح عن مالك خلافه»(23). ومن صور الاسترسال والتشارط البادية بين أعمال القول المنجزة أنّ الأمر في قوله (فاستعذْ) معلّق بالشّرط (فإذا قرأت)، «ومحمل الأمر في هذه الآية عند الجمهور على النّدب لانتفاء أمارات

(21) ابن عاشور (محمد الطاهر)، 1977، تفسير التحرير والتّنوير، الجزء الرّابع عشر، الدّار التّونسيّة للنشر– تونس، ص 274.

(22) ابن عاشور، نفسه، ص 275.

(23) نفسه، ص 275.

الإيجاب...»[24]. ويبقى توجيه الصيغة لإنجاز الأمر على جهة الإيجاب أو على جهة الندب مرتهنا بـــ«تأويل الفعل في قوله تعالى (قرأت)، وتأويل الأمر في قوله (فاستعذ) وتأويل القرآن مع ما حفّ بذلك من السنّة فعلا وتركا»[25]، وهذا يعني أنّ تحديد القوّة المضمّنة في القول يرجع - في ما يرجع- إلى السّياق النصّي أي المقالي والسياق المقامي، فيكون إنجاز عمل قوليّ ينتمي إلى المسترسل المحدّد أعلاه مدعاة لتأثره بعمل سابق وتأثيره في آخر لاحق، بمعنى أنّ الأعمال المكوّنة لأيّ متتالية من النصّ في تفاعل دائب وحركيّة تؤدّي بشكل من الأشكال إلى التّداخل والانصهار في سبيل إنشاء نسيج نصّي مكوّناته الأساسيّة، وفقا لمقاربة أعمال الخطاب التداوليّة، متتاليات من الأعمال القوليّة لا مجرّد جمل متتابعة وفق نسق بنائي محكوم بالنّظم.

ولا بدّ لهذا التحليل أن يتجاوز مجرّد الوصف ليستحيل تحليلا تداوليّا يستهدف أعمال القول ويبحث في تفاعلها وتضافرها في سبيل إنشاء المقاصد، وليكون ذلك عمد البحث إلى البحث في تلك الأعمال؛ كيف تترابط متوالياتها وتتّسق؟ فوجد أنّ لترابطها أكثر من أداة وأكثر من صيغة، إذ الأمر مشدود إلى الشّرط بحكم التلازم المنطقي بين الشّرط وجوابه، وهو الرّابط الأساس، ولكنّه مربوط إليه كذلك برابط لفظي، مؤكّد للرابط المنطقي ومثبّت له، ويقصد الفاء، ليكون إنجاز العملين على التوالي والمسارعة فلا يفصل بينهما فاصل يسمح بالإبطاء. ويقدّر البحث أنّ الرّابطين ينخزلان إلى بنية نحويّة منجزة تخبر عن بنية نحويّة مجرّدة هي الدّلالة باصطلاح آخر، وذلك باعتبار «أنّ البنية النحويّة المجرّدة تسيّر بنية نحويّة منجزة، وأنّ ما يسمّى عادة بالعلاقة بين الدّلالة والبنية النحويّة، ما هو في الحقيقة سوى علاقة بين بنيتيْن نحويّتيْن تختلفان في درجة التجريد ودرجة الإنجاز. وإذن فليست الظّواهر اللّفظيّة سوى وسم لمواضع

(24) نفسه، ص 277.

(25) نفسه، ص 278.

معيّنة من الاسترسال البنيوي»[26]. ويُقدَّرُ أنّ تلك المواضع بدورها وسم لما بين الأعمال القوليّة المنجزة بتلك الظواهر اللّفظيّة من تقاطعات تحكي حركيّتها وتشي باسترسالها وتشارطها خلال متواليات تشكّل الخطاب. وإذا كان «فان دايك» T. Van DIJK يرجّح إمكان «الاحتجاج بأنّ حدود الجملة تكون مناسبة بوجه خاصّ لأن تدلّ على الحدود الفاصلة بين أفعال الكلام»[27]، وربّما يصحّ الأمر مع بعض الألسنة، فإنّنا نقدّر أنّ الأمر مع العربيّة مختلف، وأنّ تلك الحدود –حينئذ– لا تعدو أن تكون مواضع لتقاطع عمل قولي مع آخر يسبقه في المتوالية أو يتبعه، فيكون الخطاب مسترسلا من الأعمال المتقاطعة التي تأبى الانفصال.

ومثلما جاءت قراءة القرآن شرطا لطلب الاستعاذة من الشّيطان على جهة النّدب استوى التأكيد على نفي سلطان الشيطان عن الّذين آمنوا شرطا لإثبات «سلطانه على الّذين يتولّونه والّذين هم به مشركون» إثباتا مؤكّدا بالقصر (إنّما). «وهذا يعني أنّ فعل الكلام الأوّل يهيّئ وجود شرط فعل كلام تال بأفضل نحو ممّا تكون القضيّة شرطا للتأويل ولاقتضاء ترتّب قضيّة في متوالية ما»[28]. ويعني، حينئذ، أنّ التشارط بين القوى المضمّنة في القول أولى في بناء المتواليات الخطابيّة من متواليات القضايا، وأنّ التحليل التداولي للخطاب ينبغي أن يعطي الأولويّة للصنف الأوّل من المتواليات.

وبما أنّ الأعمال القوليّة تصنّف إلى مفردة ومركّبة مع وسم الأخيرة بوسميْ التأليف والتعقيد فـ«قد تكون لدينا متواليات من أفعال الكلام إلاّ أنّ بعضها قد يؤوّل كفعل كلام واحد»[29]. وهذا يعني أنّ عمليْ الشّرط والطّلب

(26) الشريف (محمد صلاح الدّين)، 2002، الشّرط والإنشاء النّحوي للكون؛ بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، الجزء الثّاني، جامعة منّوبة؛ منشورات كليّة الآداب، تونس، ص1033.

(27) DIJK, T.V, 1999, p 213

– وينظر كذلك: دايك (فان)، 2000، ص 285.

(28) نفسه، ص 286– p 214

(29) نفسه، ص 287 – p 215

ينخزلان إلى عمل كلّي جامع act global هو عمل الشّرط في كليته جامعا بين الشّرط (فإذا قرأت...) والجواب الطّلبي (فاستعذ بالله...)، وأنّ عملي النفي (ليس له سلطان...) والإثبات (سلطانه على...) ينخزلان إلى عمل القصر الموسوم باللفظ (إنّما) المنجِز بدوره لعمل التأكيد: تأكيد المنفي السّابق للقصر بالمثبت اللاحق له.

وهكذا يجد الباحث نفسه بإزاء متوالية من أعمال القول تنخزل على جهة التركيب والتأليف إلى عملين كبيرين: شرط وتأكيد يومئ التشارط بينهما باعتبار ما في التأكيد من تعليل للشّرط بأنّنا إزاء وحدة للنصّ بحكم اندراج متواليات الأعمال القوليّة الصغرى micro-actes (شرط، طلب، قصر، نفي، إثبات...) تدريجيّا في أعمال قوليّة كبرى macro-actes هي الشّرط والتأكيد قد تؤسّس متواليتها بدورها لما يوسم بالعمل الخطابي الكلّي الّذي قد يكون الحجاج مثلا لنحصل في النهاية على التمثيل التّالي([30]):

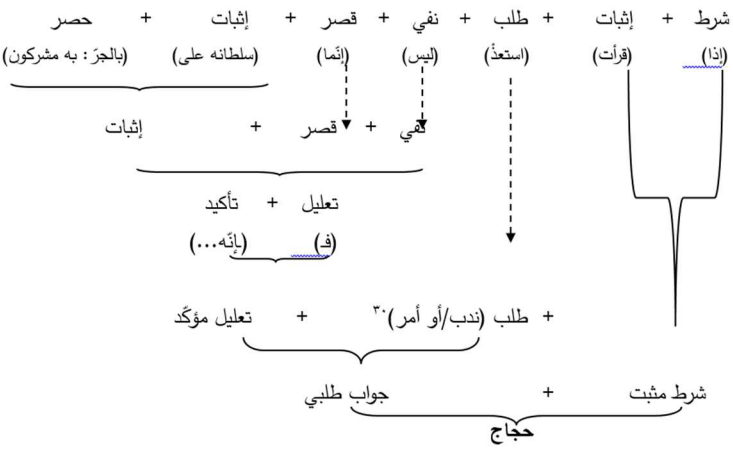

(30) جاء عن محمد الطاهر بن عاشور في تفسير التحرير والتّنوير أنّ ثمّة من اعتبر الوجوب خاصّا بالنبيّ والندب لبقيّة أمّته. يقول: «وقال قوم: الوجوب خاصّ بالنبي -صلّى الله عليه وسلّم- والنّدب لبقيّة أمّته» (تفسيرالتحرير والتّنوير، ج 14، ص 278).

وهنا تظهر الأعمال القوليّة المنجزة للمتواليات الخطابيّة منضمّة تدريجيّا إلى عمل كلّي جامع هو الحجاج إذا استحضرنا مقصديّة الخطاب القرآني ومذهبه في التأثير على المخاطب وإقناعه بإنشاء الأعمال الشرعيّة التي يمثّل لها في هذا الخطاب بعمل الاستعاذة مجموعا إلى عمل القراءة (قراءة القرآن) سواء على جهة السابقيّة وهو المرجّح لدى الجمهور أو على جهة اللاحقيّة حسب مذهب الذين «حملوا تعلّق الأمر بالاستعاذة أنّها بعد الفراغ من القراءة، فقالوا لأنّ القارئ كان في عبادة فربّما دخله عجب أو رياء وهما من الشّيطان فأمر بالتعوّذ منه للسّلامة من تسويله ذلك»(31). ومن ثمّة يكون الخطاب في كليته خطابا حجاجيّا، على أساس أنّ الحجاج عمل قولي، تؤلّفه متواليات من أعمال قوليّة صغرى يفضي النّظر في استرسالها وتشارطها إلى فهم طبيعة الخطاب عبر فهم كيفيّة تضامّ تلك الأعمال واندماجها في أعمال كبرى تندمج بدورها في عمل كليّ جامع هو هاهنا عمل الحجاج.

وبناء على هذا وغيره – من مثل كون «القرآن استجابة لسؤال [أو ربّما أسئلة] الأمّة الّتي نزل فيها»(32) يظهر «مدى تهيّؤ القرآن لكي يكون حجاجا في مواجهة أصناف مخاطبيه»(33)، وهو ما يدعو الباحثَ إلى ضرورة التأنّي في قراءة تلك الأعمال والتثبّت من «التحلّل الكيميائي» الحاصل بينها ليكون فهم عمليّة التدرّج في التضامّ والاندماج بينها سبيل منهجيّة ميسّرة لسبر أغوار الخطاب المنجز بها أصلا. فعندئذ وعندئذ فقط يمكنه الحديث عن مقاربة أعمال الخطاب بديلا منهجيّا في تحليل نصّ ما كالّذي اقتطع من سورة النّحل مثالا يستدلّ به على هذا الإمكان.

(31) تفسير التحرير والتنوير، ج 14، ص 277.

(32) صولة (عبد الله)، 2007، الحجاج في القرآن من خلال خصائصه الأسلوبيّة، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت – لبنان، ص 44.

(33) نفسه، ص 46.

3 – الأعمال القوليّة المباشرة وغير المباشرة ثنائيّة تحليليّة:

كان للّغويين العرب ولا سيما البلاغيين قول مستفيض في المعاني الأوّل والمعاني الثواني باعتبار الأولى معاني نحويّة حرفيّة يُرتهَن البحث فيها للوضع ويوصل بالبنية اللّغويّة وباعتبار الثّانية بلاغيّة مقاميّة حافّة أو هي ضمنيّة، أمّا الدّرس اللّساني الحديث فيبحث في الصّريح والضّمني، وأمّا المقاربة التداوليّة ولا سيما ما اختصّ منها بالأعمال اللّغويّة فقد عُنيت بما وسمه سيرل بالأعمال اللّغويّة المباشرة وغير المباشرة، أو الأعمال القوليّة المباشرة وغير المباشرة وصلا لها بالاستعمال ومقامات الإنجاز.

ويحصر سيرل المشكل الّذي تطرحه الأعمال اللّغويّة غير المباشرة مبدئيّا في معرفة كيف يمكن للمتكلّم أن يقول شيئا مّا وهو يريد أن يقوله، ولكنّه يريد أن يقول شيئا آخر أيضا(34). وطرح مثل هذا المشكل يجعل الباحث يميّز مع سيرل بين ما يقوله المتكلّم وهو يريد قوله وبين ذاك الشيء المختلف الّذي يريد قوله هو أيضا، أي بين العمل المباشر الملتصق بالقول وبين العمل غير المباشر الألصق بالمستوى التداولي للقول. فالعملان مرتهنان بإرادة المتكلّم الّذي يريد أن ينجز الأوّل، ولكنّه يريد كذلك أن ينجز الثّاني في نفس الوقت. وهو ما يعني وعي المتكلّم – بناء على المواضعة– بأنّ إنجاز العمل الأوّل ينشئ الثاني لتشارط تحتكم إليه العلاقة بينهما. وهو أن تفيد البني المستعملة لإنجاز عمل لغوي غير مباشر يحمل نفس المعاني المتأصّلة فيها أي المعاني الحرفيّة على أن تصبح هذه المعاني الحرفيّة المتأصّلة في البنية معاني ثانويّة فرعيّة منجزة لمعانٍ أوليّة هي باصطلاح نظرية الأعمال اللّغوية أعمال غير مباشرة، كأنْ يراد بالاستفهام أن يفيد الاستخبارَ وهو أوّل معنى يبدر إلى الذّهن بمجرّد التّلفّظ بالجملة المنجزة قولا ليكون عملا لغويا مباشرا، ويراد منه أن يفيد في نفس الوقت معنى آخر مقاميّا هو المقصود بالقول كالالتماس الّذي يكون في هذه الحالة عملا غير مباشر. على

(34) Searle,1982, p72

أن تكون بين الاستفهام والالتماس علاقة استرسال وتشارط بحيث يسترسل كلّ عمل في الآخر.

يؤكّد مثل هذه الملاحظات إمكان وجود، بل في الغالب الأعمّ، ضرورة وجود تأويل غير حرفي نحتاج إليه أوّلا مع ضروب من الاستعارات وصنوف من الصور البلاغيّة بصفة أعمّ، ونضطرّ إليه ثانيا مع ما يسمّى الأعمال المضمّنة بالقول المشتقّة أو الأعمال غير المباشرة.

ذاك ما يراه "ريزار زوبار" Riszard Zube (35) الّذي يعتبر أنّ أهمّ ما ينبغي ملاحظته في صلة بالأعمال اللغويّة غير المباشرة تعدّدها واختلافها الكبير، ويشير إلى ما يعرف خاصّة من تلك الأسئلة الّتي يمكن أن تحمل قوّة الطّلبيات أو الأوامر الملطّفة، ثمّ يستنتج أنّ جملة من قبيل (ج) يمكن أن تؤوّل بـ(ج'):

(ج) هل بإمكانك أن تقرضني مالا؟

(ج') أقرضني مالا.

ولكن يبدو من البداهة أنّ قراءة غير حرفيّة [واحدة] على الأقل مناسبة لـ(ج') ينبغي أن تستفاد من تركيبات مختلفة تمام الاختلاف، وبالنّسبة إلى أعمال لا تنحصر في الطّلب(36)... وفي كلّ الأحوال فإنّ أيّ جملة، ومن ثمّ، أيّ ملفوظ من صنف (ج) يقبل -حسب زوبار- قراءة تعبّر عنها جملة من صنف (ج'). وهذه القراءة هي، عنده، قراءة مشتقّة غير حرفيّة في مستويات متنوّعة، للجملة من صنف (ج). هذه القراءة المشتقّة من القراءة الحرفيّة تتميّز كذلك بواسطة المحتوى الدلالي الصّرف لبعض الرّوائز المعجميّة يشتمل عليها الملفوظ أكثر ممّا تختلف بالقوّة القوليّة لهذا الملفوظ(37). وهذا يعني أنّ المحتوى الدّلالي لتلك الرّوائز يصبح دليلا على علاقة اتّصال بين الحرفي المباشر والأوّلي غير المباشر ممّا

(35) Riszard Zuber,1980

(36) 35Zuber,1980,240

(37) نفسه، ص 241

ينجز بالملفوظ، وعلى كون العمل المباشر، حينئذ، مسترسلا في العمل غير المباشر، بحيث تجد من رائحة الأوّل في الثّاني ما يجعله جزءا من بنيته الدّلاليّة لا على جهة كونه جزءا من كلّ يتضمّنه، وإنّما بمعنى اشتمال الثاني على الأوّل لا يقبل منطق التجزئة(38).

وبما أنّ البحث يقترح هذا التصنيف آليّة تحليليّة سيسعى إلى اختبارها في مقاربة النصّ التالي(39):

«أَخْبرَنا أَبُو خَليفَةَ قَالَ حَدّثَنَا مُحَمَّدٌ بنُ سَلاَّم قَالَ زَعَمَ مُحَمَّدٌ بنُ حَفْصٍ بنُ عَائِشَةَ التَّيْمِيِّ عَنْ إسْحَاقُ بن عَبْدِ الله بنِ الْحَارِثِ بنِ نَوْفَلٍ بنِ الْحَارِثِ بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ [يروي قصّته مع الأخطل في الشّام]، قَالَ:

"... فَسَأَلَ عَنِّي، فَأُخْبِرَ بِنَسَبِي. فَقَالَ:

يَا إِسْحَاقُ، إِنَّكَ لَرَجُلٌ شَرِيفٌ، وَإِنِّي أَسْأَلُكَ حَاجَةً.

فَقُلْتُ: حَاجَتُكَ مَقْضيَّةٌ.

فَقَالَ: إِنَّ الْقِسَّ حَبَسَنِي هَهُنَا فَتُكَلِّمُهُ لِيُخَلِّيَ عَنِّي.

فَأَتَيْتُ الْقِسَّ... فَقُلْتُ: إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً.

قَالَ: وَمَا حَاجَتُكَ؟

(38) يمكن الاستفادة ههنا من التمييز البلاغي بين بدل جزء من كلّ في مثل قول القائل: "أكلتُ السمكة رأسها" حيث (رأسها) بدل و(السمكة) مبدل منه، وحيث البدل جزء من المبدل منه، وبين بدل الشمول في مثل قول القائل: "أعجبني الرّجل كرمه" حيث لفظ كرمه بدل اشتمال لأنّ الكرم صفة في الرجل وليس جزءا يقبل الفصل. ووجه الاستفادة في أنّ نعدّ العلاقة الاسترساليّة بين المباشر وغير المباشر من قبيل علاقة بدل الاشتمال بالمبدل منه لا من صنف علاقة بدل الجزء من الكلّ بالمبدل منه. فبذا يظهر الاسترسال بين المعنيين أدقّ يوافق مبدأ الاندماج والانصهار الّذي يحصل للأوّل في الثّاني. وهذا الفهم يتناغم مع مبدإ عامّ لدى الشريف ينفي بموجبه أن تكون اللّغة "... أصنافا تؤخذ من صندوق يحتوي على قطع صالحة للبناء" وهو ما تذكر به جوانب من الاسترسال تسمها بعض العناصر التي يكوّنها الاشتقاق (الشريف،675،2002).

(39) الأصفهاني، أبو الفرج، كتاب الأغاني، ج 8، ذكر الأخطل وأخباره ونسبه، ص 221.

قُلْتُ: الْأَخْطَلُ تُخَلِّي عَنْهُ.

... فَوَقَفَ وَرَفَعَ عَصَاهُ وَقَالَ: أَعَدُوَّ اللهِ، أَتَعُودُ تَشْتِمُ النَّاسَ وَتَهْجُوهُمْ؟ أَيَا بَذِيئًا لِسَانُهُ أَتَعُودُ تَقْذِفُ الْمُحْصَنَاتِ؟ وَهُوَ يَقُولُ: لَسْتُ بِعَائِدٍ، وَلاَ أَفْعَلُ...».

فإذا تأمّلنا الأعمال القوليّة المنجزة في هذا النص الحواري لاحظنا أنّها موزّعة بين أعمال مباشرة تقرأ على جهة اللّفظ وأخرى غير مباشرة لا تخبر عنها البنية بل تفهم وفقا لمقتضى الحال، ولذلك سيبني البحث تحليله مبدئيّا على تصنيف الأعمال المنجزة في النصّ وفقا لهذه الثنائيّة علّه يظفر بنتائج تيسّر التعامل مع النسيج النصّي لا على أنّه بنية تركيبيّة تكوّنها متواليات من الجمل بل باعتباره منجزًا تداوليًّا وحداته التكوينيّة الدنيا أعمال قوليّة/ أو أفعال كلاميّة. ويقترح لتصنيف هذه الأعمال الجدول التّالي:

الملفوظ	العمل القولي المباشر	العمل القولي غير المباشر
سَأَلَ عَنِّي.	إخبار	إخبار
أُخْبِرَ بِنَسَبِي	إخبار	إخبار
قَالَ	إخبار	إخبار
يَا إِسْحَاقُ	نداء	نداء
إِنَّكَ لَرَجُلٌ شَرِيفٌ	تأكيد	مدح
وَإِنِّي أَسْأَلُكَ حَاجَةً	تأكيد	طلب
حَاجَتُكَ مَقْضِيَّةٌ.	إخبار	وعد
إِنَّ الْقِسَّ حَبَسَنِي هَهُنَا	تأكيد	شكوى

تُكَلِّمُهُ (لِيُخَلِّيَ عَنِّي)	إخبار	التماس
أَتَيْتُ الْقِسَّ	إخبار	إخبار
إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً	تأكيد	طلب
مَا حَاجَتُكَ؟	استفهام	سؤال
الْأَخْطَلُ	إخبار	طلب/ التماس
تُخَلِّي عَنْهُ.	إخبار	طلب/ التماس
وَقَفَ	إخبار	إخبار
رَفَعَ عَصَاهُ	إخبار	إخبار
أَعَدُوَّ اللهِ	نداء	ذمّ/ تهجّم
أَتَعُودُ تَشْتِمُ النَّاسَ وَتَهْجُوهُمْ؟	استفهام	تقرير
أَيَا بَذيئًا لِسَانُهُ	نداء	ذمّ
أَتَعُودُ تَقْذِفُ الْمُحْصَنَاتِ؟	استفهام	تقرير
لَسْتُ بِعَائِدٍ	نفي	وعد
لاَ أَفْعَلُ	نفي	وعد

فإذا لخّصنا الملاحظات بناء على هذا الجدول خلصنا إلى:

– كثافة الملفوظات المنجزة لأعمال قوليّة غير مباشرة تفارق فيها المعاني المتحقّقة في الإنجاز المعاني المتواضع عليها أي الموسومة باللّفظ. وهو ما يكشف عن رغبة المتكلّم/ الكاتب في الإلغاز والتضمين سبيله إلى تكثيف الدّلالات وتعميقها.

– توزّع العلاقة بين الأعمال القوليّة المباشرة وغير المباشرة على خانتين:

• أعمال قوليّة غير مباشرة منجزة بملفوظات خبريّة، منها مثلا:

حَاجَتُكَ مَقْضيَّةٌ.	إخبار	وعد
تُكَلِّمُهُ (لِيُخَلِّيَ عَنِّي)	إخبار	التماس
لَسْتُ بِعَائِدٍ	نفي	وعد

• أعمال قوليّة غير مباشرة منجزة بملفوظات إنشائيّة، منها مثلا:

أَعَدُوَّ الله	نداء	ذمّ/ تهجّم
أَتَعُودُ تَشْتِمُ النَّاسَ، وَتَهْجُوهُمْ؟	استفهام	تقرير
أَيَا بَذيئًا لِسَانُهُ	نداء	ذمّ

وإذ لا بدّ لهذا التوزّع من دلالات فإن من دلالاته أنّه مسعف المحلّل لا محالة بزاويتي نظر مختلفتين من خلالهما تبين خطّة صاحب النصّ الإبلاغيّة وهو يصدر عن الخبر مرّة وعن الإنشاء أخرى لينجز أعمالا قوليّة مطابقة لمقتضى الحال. فإذا كان ذلك قدّر قيمة التّقاطع بين صنفي الكلام، وقدر حينئذ على فهم المقاصد المخفيّة ما بدت المضمرة ما أظهرت، وانجلت له وقتئذ الأهداف المضمّنة في القول، فلا يقع في مزالق الإسقاط والاحتكام للتخمين دون المنهج العلمي الصّارم.

خاتمة

نظر البحث في التصنيفات المنهجيّة المتعاقبة لأعمال القول منذ نشأة نظريّة الأعمال اللّغويّة إحدى أهمّ النظريّات التداوليّة سواء مع أوستين أو مع تلميذه سيرل، وسعى إلى الاستفادة كذلك من بعض المراجعات التي اقترحها بعض من اهتمّ بهذه الأعمال في علاقة بالسياق ليكشفوا عن صور استرسالها في النسيج النصّي شأن "فان دايك" و"فردريك نوف" وتصنيفاتهما للأعمال اللغويّة من خلال حديثهما عن أعمال لغويّة كليّة، وأعمال مضمّنة في القول كبرى تكوّنها عبر النسيج النصّي مسترسلات من الأعمال المضمّنة في القول الصّغرى فإنّنا على وعي بأنّ ما اقترحناه بديلا منهجيّا لتحليل النصوص من منطلق المقاربة التداوليّة لأعمال القول يظلّ مجرّد مدخل لا يمكن أن نتجاوزه في مقال محدود من حيث الكمّ كالّذي أنجز البحثُ.

ومن ثمّة، فإن كان لهذا العمل من الفضل فإنّه مبدئيّا في افتراض هذا المدخل وفتح أفق للبحث في تعميق ما اعتبره البحث بديلا، ويعتقد الباحث أنّ ذلك ممكن متى وُفّقنا إلى الاستفادة من المراجعات الّتي استهدفت النظريّة الكلاسيكيّة للأعمال اللّغويّة. ويزعم تأكّد هذا الإمكان عنده بالعود إلى تعميق المقترح في ضوء أعمال كثيرة أثّثت تلك المراجعات، ويعني منها مثلا أعمال «غوفمان» و«أريكيوني» و«مولز» و«زيلمان»(40)، أو مع غيرهم ممن تطارحوا مسألة الأعمال اللّغويّة/ أو أفعال الكلام في الخطاب من وجهة نظر النّحو الوظيفي مثل «ماكنزي» و«هنجوفاند» و«قوماز»(41) والمتوكّل...، وكلّها تصوّرات مختلفة ومستحدثة من شأنها أن تسعف بمقاربة منهجيّة بديلة عن مناهج تاريخيّة مقارنة أو وصفيّة كثيرا ما التصقت بالبنى اللغويّة المنجَزة عسى أن تعوّض الجملةَ باعتبارها وحدة تركيبيّة صغرى مكوّنة للخطاب عبر تواترها

(40) Erving Goffman & Catherine Kerbrat-Orecchioni & Sara Mills & Dolf Zillmann
(41) J. Lachlan Mackenzie & Hengeveld, Kees & Luis Unceta *Gómez &*

وحدةٌ دنيا أخرى ألصق بمقامات الإنجاز يفترض أن تضفي على النصّ حركيّة تؤثّر حتما في أيّ محاولة لتحليله، ويعني العمل اللغوي/ أو الفعل الكلامي. ويزعم الباحث أنّه قد مهّد لمثل هذا البحث خلال ما اقترحنه في مقاله من تحليلات عساها تساهم في التأسيس لمنهج علمي مستجد في تحليل الأقوال التي ننجزها خلال مختلف أشكال التواصل المتاحة في المقامات المعيّنة على اختلافها.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربيّة:

1. ابن عاشور، محمد الطّاهر، 1984، تفسير التحرير والتّنوير، ج14، الدّار التونسيّة للنّشر.

2. الأصفهاني، أبو الفرج، كتاب الأغاني، 2008، تحقيق إحسان عبّاس وإبراهيم السّعافين وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، لبنان.

3. الشريف، صلاح الدّين، 2002، الإنشاء النّحوي للكون، منشورات كليّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.

4. المنصوري، محمد الحبيب، د.ت، ترجمة كتاب أوستين كيف نصنع بالكلمات أشياء؛ نظريّة الأعمال اللّغويّة، مرقون بكليّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنوّبة – تونس.

5. اليعلاوي، محمد، 1984، 100 نص عربي مع الترجمة إلى الفرنسيّة، دار الغرب الإسلامي، تونس.

6. دايك (فان)، 2000، النصّ والسّياق؛ استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي، ترجمة قنيني (عبد القادر)، أفريقيا الشّرق، بيروت– لبنان

7. صولة (عبد الله)، 2007، الحجاج في القرآن من خلال خصائصه الأسلوبيّة، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت – لبنان.

8. ميلاد، خالد، 2001، الإنشاء في العربيّة، كليّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.

9. هدوي، الصّحبي، 2015، «ترجمة النصّ مسترسَلا من متواليات الأفعال اللّغويّة»، مجلّة اللّسان العربي العدد 75، مكتب تنسيق التعريب، الرّباط، المملكة المغربيّة.

المصادر والمراجع الأجنبيّة:

10. AUSTIN (J. L.), 1962, How to do things with words, The William James Lectures delivered at Harvard University Oxford at the Clarendon Press.

11. DIJK (Teuna Van), 1999, Text and Context, Editeur: Longman.

12. Nef (Frédéric), 1980, Note pour une pragmatique textuelle, [article], Communications : 32 pp. 183-189.

13. Searle (John Rogers), 1969, Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language, Cambridge, England: Cambridge University Press.

14. Searle (John Rogers), 1979, Expression and Meaning, Studies in the theory of speech acts, Cambridge University Press, New York.

15. Riszard Zuber,1980, Statut sémantique des actes indirects, [article] in Communications: 32 pp. 240-249.